

## المحتويات

الصفحة

107	الفصل السادس : التطورات المالية
107	نظرة عامة
107	الإيرادات العامة والمنح
112	الإنفاق العام
115	الوضع الكلي للميزانيات الحكومية
118	تطورات الدين العام الإجمالي
120	ملاحق الفصل السادس : (1/6)-(7/6)

### التطورات المالية

#### نظرة عامة

تحسن وضع الموازنات الحكومية في الدول العربية مجتمعة بشكل كبير خلال عام 2005، فقد تم تحقيق فائض قياسي يفوق كثيراً ما تم تحقيقه خلال العامين السابقين، غير أن هناك تبايناً كبيراً في الأداء بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط وبقية الدول العربية. وتعكس هذه التطورات بدرجة كبيرة الارتفاع الملحوظ في الإيرادات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط، وبدرجة أقل الأداء الجيد في بنود الإيرادات الأخرى. ومثلما كان الحال في عامي 2003 و2004، فقد صاحب ارتفاع الإيرادات ارتفاعاً ملحوظاً أيضاً في الإنفاق بشقيه الجاري والاستثماري، وللعام الثالث على التوالي، ليبلغ إجمالي الإنفاق العام أعلى مستوى له منذ مطلع التسعينيات. غير أنه وبالرغم من ذلك فقد كانت المحصلة بنهاية عام 2005 تحقيق فائض كلي مرتفع، ليس فقط بالنسبة للدول العربية مجتمعة بل أيضاً بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط فرادى.

يلاحظ وجود اتجاه توسعي في السياسة المالية في غالبية الدول العربية بشكل عام منذ العام 1999، حيث يعادل إجمالي الإنفاق العام في الدول مجتمعة في عام 2005 نحو 168 في المائة مما كان عليه في عام 1999. وفي ضوء المستويات العالية للإنفاق، فإن الدول العربية، بوجه عام، والدول التي حققت فوائض مالية لأعوام متتالية، بوجه خاص، تواجه خيارين صعبين. فمن جانب، تواجه الدول العربية ضغوطاً قوية لزيادة الإنفاق العام لدعم المزيد من الجهود الحثيثة للحد من المستويات العالية للبطالة وتخفيف الفقر وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية في ضوء تزايد عدد السكان بنسب عالية. ومن جانب آخر، فإن الدول العربية مدعوة لضبط وترشيد الإنفاق لضمان استمرارية الأوضاع المالية والحد من تفاقم الديون وما يترتب عن ذلك من إضعاف الاستقرار الاقتصادي فيها. ويكتسب هذان الخياران أهمية أكبر عند ملاحظة أن الأوضاع المالية تتراجع كثيراً عند استثناء الإيرادات النفطية، وخاصة في الدول المصدرة للنفط، حيث تشير بياناتها إلى وجود عجوزات مرتفعة لا تقل كثيراً عن عجوزات الدول غير النفطية في تلك الحالة.

#### الإيرادات العامة والمنح

تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة ارتفع بصورة كبيرة للعام الثالث على التوالي ليبلغ نحو 396.7 مليار دولار في نهاية عام 2005. وقد بلغت نسبة نمو الإيرادات العامة والمنح نحو 34.4 في المائة خلال عام 2005، ونحو 28 في المائة في المتوسط خلال السنوات الثلاث السابقة. ويعزى

الارتفاع الكبير في الإيرادات، كما كان الحال في العامين السابقين بشكل أساسي، إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال عام 2005، الأمر الذي أدى إلى بلوغ مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نحو 71.0 في المائة في نهاية العام، وهي النسبة الأعلى لها منذ مطلع عقد التسعينيات. وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن القيم المطلقة لجميع البنود الأخرى من الإيرادات قد ارتفعت لتبلغ مستويات قياسية بنهاية عام 2005، غير أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات تراجعت قليلاً في حالة الإيرادات الضريبية والدخل من الاستثمار والمنح، ولم تتغير في حالة الإيرادات غير الضريبية. كما تجدر الإشارة أيضاً، إلى أن نسب مختلف بنود الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تغيرت في الاتجاه نفسه خلال عام 2005، حيث ارتفعت مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات غير الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجعت قليلاً مساهمة بقية البنود، الملحق (1/6) والجدول رقم (1).

### الجدول رقم (1) الإيرادات الحكومية في الدول العربية 2005-2004

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %		هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات			
				نسبة النمو %	(مليار دولار)		
* 2005	2004	* 2005	2004		* 2005	2004	
38.2	34.3	99.6	99.3	34.8	395.15	293.10	إجمالي الإيرادات العامة
27.2	22.6	71.0	65.4	45.8	281.53	193.09	الإيرادات النفطية
7.3	8.2	19.0	23.7	7.8	75.32	69.90	الإيرادات الضريبية
2.8	2.6	7.4	7.4	34.3	29.33	21.84	الإيرادات غير الضريبية
0.9	1.0	2.3	2.8	8.4	8.96	8.27	الدخل من الاستثمار
0.1	0.2	0.4	0.7	23.2-	1.54	2.01	المنح
38.3	34.6	100.0	100.0	34.4	396.69	295.11	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

\* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

بالنسبة للإيرادات النفطية، فقد انعكس استمرار التحسن في أسعار النفط خلال الأعوام الأربعة السابقة، وعلى وجه الخصوص خلال العامين السابقين، بشكل إيجابي عليها، حيث ارتفعت في الدول العربية مجتمعة بمتوسط بلغ نحو 38.2 في المائة سنوياً خلال الأعوام الثلاثة السابقة ليبلغ حجمها نحو 281.5 مليار دولار بنهاية عام 2005، وهو الأعلى بالنسبة لها منذ مطلع الثمانينيات. وقد بلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 27.2 في المائة خلال عام 2005، وهي النسبة الأعلى لها كذلك، منذ مطلع الثمانينيات.

كما انعكس تحسن أسعار النفط بشكل إيجابي على الإيرادات النفطية بالنسبة للدول الرئيسية المصدرة للنفط وبالنسبة للدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من إيراداتها<sup>(1)</sup>. فقد تراوحت الزيادة في الإيرادات النفطية خلال عام 2005 بين ما يربو على نحو 7 مليار دولار في كل من الإمارات والجزائر والسعودية والكويت وليبيا، وما يساوي 1.6 مليار دولار

(1) تضم الدول الرئيسية المصدرة للنفط دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا والجزائر، وتضم الدول التي يمثل النفط جزءاً مهماً من إيراداتها مثل سورية ومصر والسودان واليمن.

أو أقل في البحرين والسودان وعمان وقطر، في الوقت الذي لم تتغير فيه الإيرادات النفطية كثيراً في اليمن نظراً لأن إنتاجها النفطي ظل ثابتاً عند مستواه المسجل خلال العام السابق. وقد بلغت الإيرادات النفطية بذلك مستويات قياسية جديدة في عدد من الدول مقارنة بالعام السابق حيث سجلت ما بين 26 و32 مليار دولار في كل من الإمارات والجزائر والكويت وليبيا، في الوقت الذي بلغت فيه نحو 134 مليار دولار في السعودية. ويلاحظ أن الإيرادات النفطية لهذه الدول مجتمعة تمثل نحو 90 في المائة من إجمالي الدول العربية. بالإضافة، فقد حققت الإيرادات النفطية نسباً عالية تراوحت بين 25 في المائة و45 في المائة من الناتج الإجمالي بالنسبة لكل من البحرين والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت، وبلغت نحو 63 في المائة في ليبيا. ويشار إلى أن مستوى هذه النسب مقارنة بما تحقق منذ مطلع التسعينيات، يعد قياسياً في حالة الجزائر وليبيا والسودان.

وعلى الرغم من أن ارتفاع الإيرادات النفطية بالمستوى الذي حدث خلال عام 2005 لا يظهر جهود الدول في تقليل الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للإيرادات بشكل واضح، فإن غالبيتها قد بذلت الكثير من الجهود للاستفادة من الارتفاع الكبير في الإيرادات، بتخفيض الديون العامة وزيادة الاحتياطيات وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وضمان حقوق الأجيال القادمة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بذلت غالبية الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المصدرة الرئيسية للنفط، جهوداً لدعم استراتيجية النمو من خلال تطوير وصيانة البنية التحتية وتنمية القطاعات غير النفطية وتعميق الإصلاحات فيها لزيادة مساهمتها في الإيرادات والاقتصاد، بوجه عام، وكذلك الاستثمار في توسيع الطاقة الإنتاجية لقطاع النفط وزيادة إنتاج البتروكيماويات.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد زادت حصيلاتها خلال عام 2005 بنحو 7.8 في المائة لتبلغ نحو 75.3 مليار دولار، مع ملاحظة أن نسبتها إلى الناتج الإجمالي قد تراجعت قليلاً من جراء الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية قد تحسنت منذ مطلع الألفية وبشكل واضح خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ نمت بنحو 10.8 في المائة في المتوسط سنوياً خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بنحو 1.3 في المائة سنوياً خلال الفترة 2000-2002. ويعكس ذلك ثمرة جهود الإصلاح الضريبي المستمرة منذ منتصف التسعينيات، والتي تمثلت بالعمل على زيادة مرونة الأنظمة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية وتبسيط الإجراءات وتقوية الإدارة من خلال تحسين إجراءات التقييم والتحصيل والمحاسبة والمراجعة الضريبية وترشيد الإعفاءات واستحداث وتوسيع العمل بضريبة القيمة المضافة.

وعلى صعيد الدول فرادى، فقد ارتفعت الإيرادات الضريبية بدرجة ملحوظة في الأردن والسودان والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا بنسبة بلغت نحو 22 في المائة في المتوسط، وارتفعت بنسبة أقل بلغت نحو 6 في المائة في كل من جيبوتي وسورية، في الوقت الذي لم تتغير فيه في تونس وتراجعت بنحو 6 في المائة في لبنان، وذلك خلال عام 2005. وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول المذكورة أعلاه، باستثناء الكويت، تشكل الضرائب بنداً مهماً من بنود الإيرادات حيث تتراوح مساهمتها بين نحو 41 في المائة في السودان و88 في المائة في تونس. كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة

الكويت، التي تمثل مساهمة الضرائب نحو 2.5 في المائة من إيراداتها العامة، فإن الارتفاع الملحوظ لبند الضرائب يعزى إلى الزيادات الكبيرة نسبياً في حصيلة كل من ضرائب الدخل والأرباح والضرائب على التجارة الخارجية والمبادلات. وبالنسبة لبقية الدول العربية، حيث بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات نحو 9 في المائة في المتوسط خلال عام 2005، فقد شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعات متباينة في غالبيتها مع تراجع بنحو 17 في المائة في المتوسط في قطر وليبيا وعمان وبنحو 1 في المائة في اليمن خلال العام.

وتنعكس ثمرة جهود الإصلاح الضريبي كذلك، بمقارنة متوسط نمو حصيلة كل بند من البنود الضريبية خلال الفترة 2003-2005 مع الفترة 2000-2002، حيث يظهر ارتفاع معدل نمو حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح من نحو 2.5 في المائة في المتوسط في الفترة الأولى، إلى نحو 9.2 في المائة في المتوسط خلال الفترة الثانية. كما ارتفع معدل نمو حصيلة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك من نحو 1.0 إلى نحو 13.6 في المائة بين الفترتين، في الوقت الذي تحول فيه معدل نمو حصيلة الرسوم الضريبية على التجارة الخارجية والمبادلات من تراجع بنحو (6.0) في المائة، في المتوسط خلال الفترة الأولى، إلى نمو بنحو 7.2 في المائة خلال الفترة الثانية. ويشار إلى أن هذه البنود الثلاثة مجتمعة تمثل نحو 70 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2005. كما يشار أيضاً إلى أن النتائج أعلاه في حالة الفترتين 2000-2002 و 2003-2005 مماثلة بالنسبة لغالبية الدول فرادى باستثناء اليمن وسورية وعمان في حالة الضرائب على الدخل والأرباح، وباستثناء اليمن في حالة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك والخدمات، الجدول رقم (2).

### الجدول رقم (2) البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية 2005-2000

(مليار دولار)

*2005	2004	2003	2002	2001	2000	
75.3	69.9	59.3	55.5	54.2	52.8	الإيرادات الضريبية، ومنها
20.5	18.6	16.9	15.7	15.7	15.2	الضرائب على الدخل والأرباح
21.5	18.9	16.3	14.7	14.4	14.0	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
11.1	11.2	10.2	9.1	9.4	9.6	الرسوم الضريبية على التجارة والمبادلات
21.5	20.6	15.5	15.6	14.3	13.7	ضرائب ورسوم أخرى

\* ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

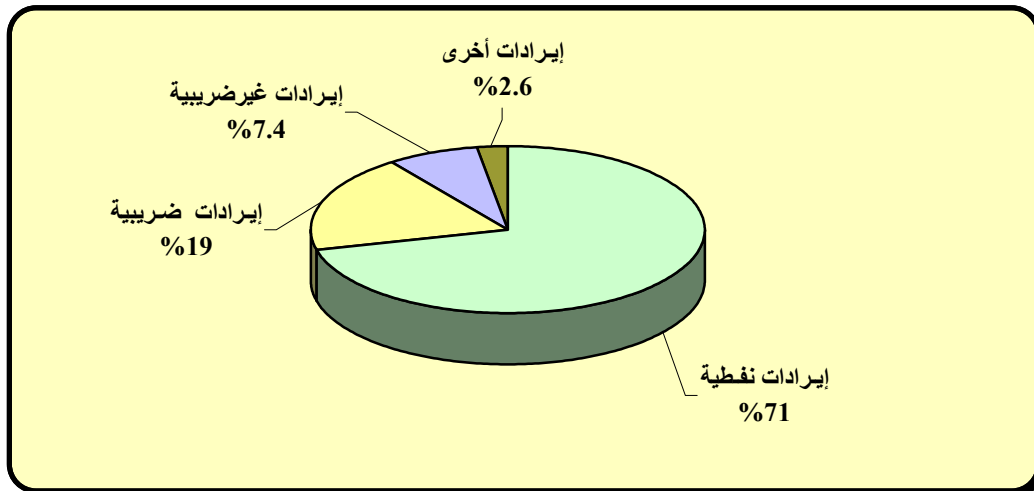
وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الحاجة ملحة لمضي الدول العربية قدماً في تكثيف جهودها لتعميق الإصلاحات الضريبية لزيادة مرونة الإيرادات الضريبية، وذلك على وجه الخصوص، في جوانب خفض وترشيد الإعفاءات وتوسيع القاعدة الضريبية ونطاق العمل بضريبة القيمة المضافة. وتظهر أهمية إدخال المزيد من الإصلاحات الضريبية من خلال

مقارنة تطور أهمية الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراجعت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة من نحو 8.2 في المائة في عام 2004، وهو متوسطها خلال الفترة 2000-2004، إلى نحو 7.3 في المائة في عام 2005، مما يشير إلى أن وتيرة التغير في الإيرادات الضريبية تقل عن وتيرة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الإيرادات الضريبية لا تتسم بالمرونة المطلوبة.

أما بالنسبة للإيرادات غير الضريبية<sup>(2)</sup>، فقد نمت بشكل ملحوظ في الدول العربية مجتمعة بنحو 34 في المائة خلال عام 2005 لتبلغ حصيلتها 29.3 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 7.4 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة. وعلى الرغم من ذلك النمو، يلاحظ أن نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة، كما يلاحظ، أيضاً انخفاض نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة. ويعزى الاتجاه العام نحو التراجع في مساهمة الإيرادات غير الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي وفي إجمالي الإيرادات بشكل عام إلى الأثر النسبي لارتفاع حصة الإيرادات النفطية، وإلى اتجاه غالبية الدول نحو ترسيخ نهج الاستقلالية المالية والإدارية في إدارة الموارد في المؤسسات العامة والحد من تحويل مواردها المالية للميزانية العامة، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الخصخصة.

وبالنسبة للدخل من الاستثمار، فقد شهد ارتفاعاً بنحو 8 في المائة ليبلغ نحو 9.0 مليار دولار في عام 2005. ونظراً لأن معدل نمو الدخل من الاستثمار لم يرق إلى مستوى نمو أي من إجمالي الإيرادات أو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2004، فقد تراجعت مساهمة الدخل من الاستثمار في كل من الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي، وإن كان بنسب بسيطة.

الشكل (1) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية، 2005



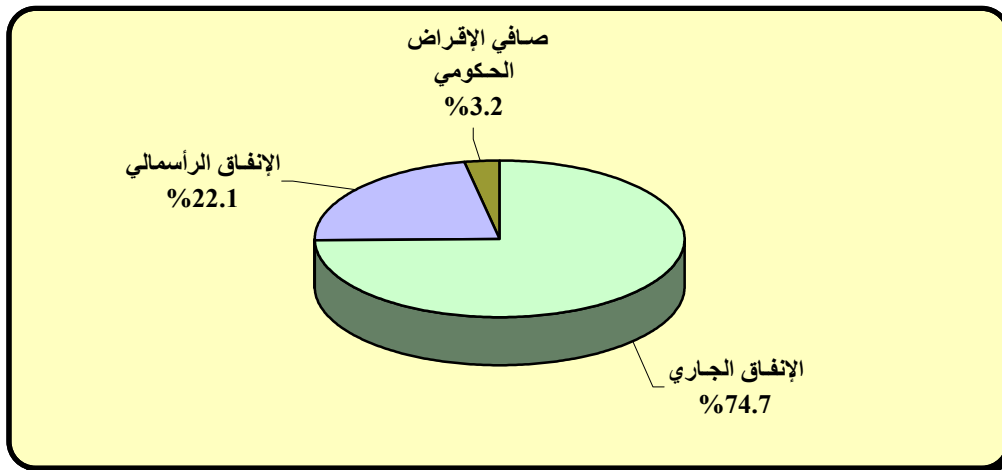
(2) تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والألعاب والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادرات والهبات الخاصة الجارية.

وفيما يتعلق بالمنح، التي بلغت نحو 1.5 مليار دولار في عام 2005، فإن التراجع الذي حدث فيها خلال العام لم يؤدي إلى تغيير مساهمتها المتدنية أصلاً في إجمالي الإيرادات وفي الناتج المحلي الإجمالي كثيراً. ويعزى معظم التراجع في المنح والبالغ حجمه نحو 466 مليون دولار في العام 2005 إلى التراجع في حجم المنح الواردة إلى الأردن من نحو 1.1 مليار دولار في عام 2004 إلى نحو 700 مليون دولار في عام 2005.

## الإنفاق العام

بلغ إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة خلال عام 2005 نحو 301.8 مليار دولار، وهو المستوى الأعلى له على الإطلاق. وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الذي ارتفع بصورة منتظمة منذ بداية الألفية الجديدة وبمتوسط سنوي بلغ نحو 9.2 في المائة، باستثناء تراجع بسيط حدث خلال عام 2002، قد وصلت قيمته لتقارب ضعفي قيمته في عام 1999، وذلك في جميع الدول باستثناء لبنان ومصر حيث ارتفع الإنفاق فيهما بما يزيد قليلاً عن نحو 10 في المائة بين عامي 1999 و2005. إضافة لذلك، فإن الارتفاع قد حدث في البندين الرئيسيين، وهما الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي اللذين ارتفعا في الدول العربية مجتمعة بنحو 41 في المائة و74 في المائة على التوالي بين عامي 2000 و2005.

الشكل (2) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية، 2005



وتوضح هذه التغيرات، بشكل عام، أن السياسة المالية قد أصبحت توسعية منذ مطلع الألفية في غالبية الدول العربية خلافاً عن اتجاهها العام خلال النصف الثاني من التسعينيات. ويلاحظ أن هذا النهج التوسعي قد ارتبط ومنذ عام 2002 بالقفزات الكبيرة والمتزايدة في قيمة إجمالي الإيرادات وقيمة الناتج المحلي الإجمالي. كما يلاحظ أيضاً وجود ارتباط قوي وموجب بين الإنفاق والإيرادات، وبين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي على صعيد الدول فرادى. وعلى الرغم من

النهج التوسعي في الإنفاق العام إلا أن علاقات الارتباط المشار إليها توضح أن دور السياسة المالية محدود وأن الإنفاق يحدد بشكل عام بناءً على حجم الموارد المتاحة في غالبية الدول العربية، الملحقان (3/6) و(4/6) والجدول رقم (3).

### الجدول رقم (3) الإنفاق الحكومي في الدول العربية 2005-2004

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		توزيع الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2005	2004	*2005	2004		*2005	2004	
21.8	23.7	74.7	78.8	11.3	225.53	202.63	الإنفاق الجاري
6.4	6.5	22.1	21.4	20.9	66.65	55.12	الإنفاق الرأسمالي
0.9	0.1-	3.2	0.2-	1753.2	9.60	0.58-	صافي الإقراض **
29.2	30.1	100.0	100.0	17.3	301.79	257.17	الإجمالي

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
\*\* يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.  
المصدر: الملحقان (3/6) و(4/6).

ويعكس الاتجاه السائد منذ مطلع الألفية نحو ارتفاع الإنفاق أن عملية إصلاحه وضبطه وتحسين كفاءة إدارته وتفعيل دور السياسة المالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية لا تزال تمثل ضرورة ملحة لغالبية الدول العربية. ويلاحظ أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النفطية من جراء الارتفاع الملحوظ والمستمر في الموارد المالية، الأمر الذي يحدث ضغطاً على الحكومات للمزيد من الإنفاق. وتتمثل المهمة الأكثر إلحاحاً بالنسبة للدول النفطية في الاستخدام الفاعل والكفؤ للزيادة الكبيرة المعتمدة في الإنفاق وفي إدارة الفوائض المالية الكبيرة. إلا أننا نشير في المقابل، إلى أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية وتطوير البنية التحتية والتعليم والصحة يكون أكثر فاعلية إذا ما صاحبه إحداث المزيد من التخفيض في الديون العامة التي تراكمت خلال السنوات الماضية، وإنشاء وتغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار وذلك لتعزيز ثقة القطاع الخاص في الاقتصادات الوطنية ولضمان استمرارية الوضع المالي الحالي.

وبالنسبة للدول غير النفطية، فإن المهمة الأكثر إلحاحاً تتمثل في حفظ التوازن الدقيق بين مواجهة المشاكل الناجمة عن البطالة وتخفيض حدة الفقر وضمان عدم خروج الإنفاق العام عن حدود سيطرتها، الأمر الذي لا يبدو أن غالبيتها ينجح فيه عند النظر إلى اتجاهات إنفاقها خلال السنوات القليلة الماضية.



وفيما يتعلق بأداء الدول العربية فرادى خلال العام 2005، تشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي الإنفاق العام في جميع الدول العربية باستثناء لبنان واليمن حيث تراجع بنحو 3.9 في المائة و0.7 في المائة على التوالي، كما أن عام 2005 يمثل العام الثاني على التوالي الذي يتراجع فيه إجمالي الإنفاق في البلدين. وبالنسبة للدول التي شهدت ارتفاعاً في إجمالي إنفاقها، فقد تراوحت الزيادة بين بسيطة جداً في كل من تونس وسورية بأقل من 2 في المائة ومرتفعة في السودان حيث بلغت نحو 36 في المائة. وقد تجاوزت نسبة الزيادة في إجمالي الإنفاق 20 في المائة في ست دول، هي الإمارات، السعودية، السودان، قطر، ليبيا ومصر. وتراوحت الزيادة بين 10 في المائة و20 في المائة في خمس دول هي الأردن والبحرين وعمان والكويت وموريتانيا، وقلت عن 10 في المائة في خمس دول هي تونس، الجزائر، جيبوتي، سورية، عمان والمغرب.

وفي ضوء الارتفاع الملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2005 فقد تراجعت نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو 30.1 في المائة في عام 2004 إلى نحو 29.2 في المائة في عام 2005. إلا أن إجمالي الإنفاق ارتفع بنسب تفوق كثيراً الارتفاع في الناتج المحلي في ست دول، هي الإمارات، تونس، جيبوتي، السودان، مصر والمغرب، ولم تتغير كثيراً في أربع دول هي تلك التي شهدت ارتفاعات متقاربة لإجمالي الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي، وهي الأردن، البحرين، السعودية وقطر، وتراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية الدول، وهي الجزائر، سورية، عمان، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا واليمن.

وبالنسبة للإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري اللذان بلغا مستويات قياسية خلال عام 2005 بنحو 225.5 مليار دولار و66.7 مليار دولار على التوالي، فقد شهدا على صعيد الدول فرادى تغيرات متباينة خلال العام. فقد تراجع الإنفاق الجاري في أربع دول، هي الإمارات وجيبوتي ولبنان واليمن، وارتفع بنسب بسيطة نقل عن 6 في المائة في تونس، الجزائر وليبيا، كما ارتفع بنسب تراوحت بين نحو 11 في المائة و29 في المائة في كل من الأردن، البحرين، السعودية، سورية، عمان، قطر، الكويت، مصر، المغرب وموريتانيا وبنحو 48 في المائة في السودان. وقد أدت هذه التغيرات مجتمعة إلى ارتفاع الإنفاق الجاري بنحو 11.8 في المائة خلال عام 2005. وتوزعت مصادر هذه الزيادة وفق بنود التوظيف الوظيفي للإنفاق بين ارتفاع بنحو 15 في المائة في بند الخدمات الاقتصادية و13 في المائة في بنود الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى، وارتفاع بنحو 12 في المائة بالنسبة للخدمات العامة والدفاع، الملحق (5/6).

ويلاحظ كذلك أن التغيرات في الإنفاق الاستثماري قد تباينت كثيراً على مستوى الدول العربية فرادى، حيث ارتفع في إحدى عشر منها وتراجع في سبع. وقد تراوحت تلك الزيادات بين نسب متوسطة من نحو 4 في المائة إلى نحو 18 في المائة في كل من البحرين، الجزائر، السودان، عمان، الكويت ومصر، ونسب عالية من نحو 21 في المائة إلى نحو 66 في المائة في كل من جيبوتي والسعودية وليبيا وموريتانيا وبنسبة مرتفعة جداً في قطر حيث تضاعف حجم الإنفاق الاستثماري فيها. في المقابل، تراوح التراجع في الإنفاق الاستثماري بين نسب كبيرة في كل من لبنان والمغرب

والأردن بنحو 35 في المائة، 34 في المائة و 21 في المائة على التوالي، وبنسب متوسطة في كل من سورية والإمارات بنحو 13 في المائة، 11 في المائة على التوالي، وبنسب بسيطة في تونس واليمن بنحو 3 في المائة و 1 في المائة على التوالي.

أما بالنسبة للبنان، فتجدر الإشارة إلى أن تراجع الإنفاق قد حدث في جانبه الجاري والاستثماري خلال العام 2005، الأمر الذي يتوقع أن يؤدي إلى تحسن في الوضع المالي نظراً لاحتفاظ إجمالي الإيرادات على مستواه تقريباً من العام السابق. ويعزى التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض مدفوعات خدمة الدين الذي أحدثته اتفاقات باريس II، وذلك على الرغم من ارتفاع مدفوعات الحكومة لشركة كهرباء لبنان وصندوق الرعاية الاجتماعية لمعالجة عجوزاتها المرتفعة والتزاماتها تجاه الدائنين.

**وفيما يتعلق بصافي الإقراض الحكومي للمؤسسات العامة،** فقد ارتفع بدرجة كبيرة ليبلغ نحو 10 مليار دولار بنهاية عام 2005 وهو المستوى الأعلى منذ مطلع التسعينيات، علماً بأن مساهمته في الناتج المحلي تعد متواضعة، إذ تقل عن 1 في المائة. ويعزى التغير الكبير في صافي الإقراض الحكومي، بشكل أساسي، إلى الارتفاع الملحوظ في هذا البند في دولة الإمارات من نحو 23 مليون دولار في عام 2004 إلى نحو 8.7 مليار دولار في عام 2005، من جراء ارتفاع التحويلات الرأسمالية والقروض للمؤسسات العامة بهدف المحافظة على مستوى جيد من الخدمات وتطوير العمل الحكومي بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية.

## الوضع الكلي للميزانيات الحكومية

تحسن الوضع الكلي للميزانيات الحكومية المجمعة للدول العربية بشكل كبير خلال عام 2005 وللعام الثالث، حيث تم تسجيل فائض كلي بنحو 94.9 مليار دولار، هو الأعلى الذي يتم تحقيقه في الميزانيات المجمعة للدول العربية منذ مطلع الثمانينيات. كما أن الفوائض الكلية التي تم تسجيلها قد تزايدت بوتيرة متسارعة خلال الفترة 2003-2005. ويعزى التحسن كما كان الحال في العامين السابقين إلى الزيادة الملحوظة في الإيرادات النفطية، حيث يلاحظ على سبيل المثال، أن الدول العربية الرئيسية المصدرة للنفط ومشتقاته قد حققت مجتمعة فائضاً كلياً بلغ نحو 110 مليار دولار في عام 2005. وكما كان الحال في العامين السابقين أيضاً، فقد تحقق هذا الفائض على الرغم من الارتفاع الملحوظ في الإنفاق. وفي ضوء التغيرات المشار إليها أعلاه، فقد ارتفعت نسبة الفائض الكلي للميزانيات المجمعة للدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول لتبلغ نحو 9.2 في المائة خلال عام 2005، وهي تمثل المستوى الأعلى لهذه النسبة منذ العام 1990، الملحق (6/6) والجدول رقم (4).

**الجدول رقم (4)**  
**الفائض في الميزانيات الحكومية العربية المجمعة**  
**2005-2003**

السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري المحلي (%)	الفائض الكلي المحلي (%)
2003	52.38	6.38	7.1	0.9
2004	92.48	37.94	10.8	4.4
*2005	171.15	94.90	16.5	9.2

\* ميزانيات وتقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (6/6).

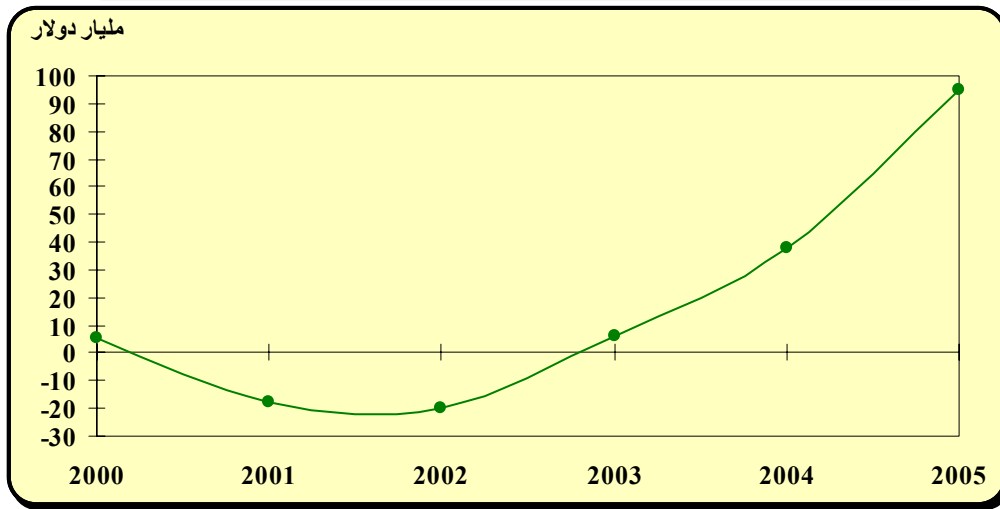
وفيما يتعلق بالفائض الجاري، فقد أدى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنحو 34.8 في المائة والارتفاع البسيط نسبياً في الإنفاق الجاري بنحو 11.3 في المائة إلى تحقيق مستوى قياسي جديد بلغ نحو 171.2 مليار دولار بنهاية عام 2005. وبالنسبة للدول العربية فرادى، تشير البيانات الأولية إلى أن جميعها، باستثناء لبنان ومصر والمغرب، قد حقق فوائض جارية مرتفعة في حالة الدول الرئيسية المصدرة للنفط، وبسيطة نسبياً في بقية الدول. ويشار من جانب آخر إلى أن لبنان حقق عجوزات في موازينه الجارية والكلية منذ مطلع التسعينيات بسبب تكلفة إعادة التأهيل والإعمار خلال المرحلة الأولى وبسبب تراكم خدمة الدين العام في السنوات التي تلتها، غير أن بعض التحسن قد بدأ يظهر على مستوى العجوزات والتي بدأت تتراجع بشكل تدريجي منذ عام 2000. ويعكس ذلك جهود السلطات اللبنانية في ضبط وضعها المالي. أما بالنسبة لمصر، فقد بدأت ومنذ عام 2001 في تسجيل عجوزات جارية، وأن مستوى العجز في عام 2005 يفوق ثلاثة أضعاف متوسط مستوى العجز خلال الفترة 2001-2004. ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى اتجاه دينها العام الداخلي نحو الارتفاع منذ عام 2000 من جراء ارتفاع حجم الاقتراض الحكومي من المصادر المحلية لتمويل العجز وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في خدمة الدين حيث بلغ نحو 6.2 مليار دولار خلال عام 2005. وبالنسبة للمغرب، يلاحظ أن العجز الجاري الذي تم تسجيله للعام الثاني فقط منذ مطلع التسعينيات بسيط نسبياً وأن حجمه تراجع خلال عام 2005، غير أنه من الأهمية بمكان أن تستمر جهود الضبط المالي فيه لضمان استمرارية وتحسن الوضع المالي الحالي.

وتجدر الإشارة من جانب آخر، إلى أن الدول المصدرة الرئيسية للنفط تتراجع فيها الأوضاع المالية كثيراً عند النظر للموازنة المالية غير النفطية حيث تتحول فوائضها المالية إلى عجوزات. كما أن الوضع المالي غير النفطي لم يتغير بالنسبة لهذه الدول خلال الفترة 1998-2005 باستثناء الإمارات وقطر والكويت. فقد انخفضت نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث من نحو 23 في المائة و24 في المائة و22 في المائة في المتوسط خلال الفترة 1998-2002، إلى نحو 10 في المائة و7 في المائة و16 في المائة في عام 2005 على التوالي.

وفيما يتعلق بأداء الموازين الكلية خلال عام 2005 على صعيد الدول الرئيسية المصدرة للنفط فرادى، فقد تم تحقيق فوائض كلية بلغت نحو 4 مليار دولار في قطر و 9.1 مليار دولار في الكويت ونحو 10 و 12 و 15 مليار دولار على التوالي في الإمارات وليبيا والجزائر ونحو 58.1 مليار دولار في السعودية. أما البحرين وعمان فقد حققتا فوائض كلية تقل عن مليار دولار لكل منها، غير أن هذه الفوائض تعد مرتفعة على الرغم من أنها تقل كثيراً عن بقية دول المجموعة، حيث أنها تمثل الفوائض الأعلى حجماً التي حققتها الدولتين منذ مطلع التسعينيات.

وبالنسبة لبقية الدول العربية، فقد أدى ارتفاع الإنفاق الاستثماري إلى تحول الفوائض الجارية إلى عجوزات في الميزان الكلي خلال العام 2005. وبذلك فقد تم تسجيل عجوزات كلية في مصر ولبنان والمغرب وسورية بنحو 8.3 و 2 و 1.7 و 1.6 مليار دولار على التوالي، وفي السودان والأردن بما يقل قليلاً عن 700 مليون دولار، وفي تونس بنحو 500 مليون دولار، وفي جيبوتي بنحو 18 مليون دولار، في الوقت الذي تم فيه تسجيل فائض بسيط في موريتانيا بلغ نحو 106 مليون دولار. أما في اليمن، والتي استفادت من التطورات الإيجابية في أسعار النفط خلال عامي 2004 و 2005، فقد سجلت فوائض كلية بلغت نحو 320 مليون دولار في كل من العامين المذكورين.

الشكل (3) : العجز (-) أو الفائض الكلي (+) في الميزانيات الحكومية في الدول العربية  
2005 - 2000



ولقد لجأت غالبية الدول التي سجلت عجزاً كلياً في موازنتها العامة إلى تمويل هذه العجوزات بشكل أساسي من مصادر التمويل المحلية، حيث بلغت نسبة التمويل المحلي نحو 93 في المائة من الإجمالي، باستثناء لبنان الذي استخدم مصادر التمويل الخارجية ومصادر التمويل المحلية مناصفة تقريباً. وقد تمثلت غالبية مصادر التمويل في المصارف التجارية والسلطات النقدية عبر الإصدارات من أدوات الدين العام القابلة للتداول. في المقابل، فقد لجأت بعض الدول التي حققت فوائض كلية خلال الأعوام القليلة الماضية إلى استخدام جزء منها في تقليص أحجام ديونها العامة وتخفيف أعبائها، كما

حدث على سبيل المثال في ليبيا التي قامت بتسديد كافة ديونها الداخلية خلال عام 2004، والسعودية التي قامت أيضاً بتسديد أجزاء كبيرة من ديونها الداخلية خلال عامي 2004 و2005.

## تطورات الدين العام الإجمالي

في ضوء تطورات الموازنات العامة المشار إليها أعلاه، فقد تراجع إجمالي الدين العام الداخلي بنحو 15.8 في المائة خلال عام 2005 ليبلغ حجمه نحو 270 مليار دولار وتصل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40.9 في المائة بالنسبة للدول العربية المتاح حولها بيانات<sup>(3)</sup>. ويلاحظ على صعيد الدول فرادى، أن الرصيد القائم من الدين العام الداخلي قد تراجع بنسبة ملحوظة بلغت نحو 26 في المائة في السعودية، وبنحو 7 في المائة في الكويت وبنسبة بسيطة تقل عن واحد في المائة في سورية خلال العام 2005، وارتفع بنسب تراوحت بين نسب بسيطة جداً بمتوسط بلغ نحو 2.5 في المائة بالنسبة للجزائر واليمن، ومرتفعة بمتوسط بلغ نحو 17 في المائة بالنسبة للبنان والأردن ومصر.

وبغرض تسليط الضوء على تطورات هيكل الدين العام الإجمالي القائم في ذمة الدول بشقيه الداخلي والخارجي<sup>(4)</sup>، تجدر الإشارة إلى أن حجم الدين العام الداخلي خلال الفترة 2001-2004 يعادل نحو 228 في المائة من حجم الدين العام الخارجي بالنسبة للدول العربية مجتمعة، وأن هذه النسبة بلغت 194 في المائة في عام 2005. كما يلاحظ أن مجموعة الدول العربية المقترضة خارجياً تختلف عن مجموعة الدول المقترضة داخلياً، حيث تضم المجموعة الأولى دولتين فقط من بين الدول الرئيسية المصدرة للنفط هما عمان والجزائر. وإضافة لذلك، فإن بيانات الدين الداخلي العام لا تتوفر لجميع الدول، الأمر الذي يقلل من جدوى استعراض ومعالجة التطورات على صعيد الدول العربية مجتمعة. وتوضح البيانات المتاحة حول أرصدة الديون العامة على صعيد الدول فرادى، أن رصيد الدين العام الداخلي سواء في عام 2004 أو عام 2005 يقل عن رصيد الدين العام الخارجي في كل من الأردن وتونس والجزائر وعمان واليمن، حيث تتراوح النسب بين 19 في المائة في اليمن و82 في المائة في الجزائر. ويتساوى الرصيدان تقريباً في لبنان. ويرتفع كثيراً رصيد الدين العام الداخلي عن رصيد الدين العام الخارجي في المغرب ومصر وسورية حيث تبلغ النسبة 184 في المائة و286 في المائة و297 في المائة على التوالي<sup>(5)</sup>.

(3) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 15 دولة عربية باستثناء الإمارات والعراق والسودان والصومال وموريتانيا لعدم توفر بيانات عن هذه الدول في هذا الشأن. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب بيانات رسمية خاصة بالدين في كل من الأردن والجزائر والكويت ولبنان وليبيا ومصر واليمن. أما باقي الدول، فقد تم احتساب الدين فيها إما من واقع الرصيد الإجمالي للمطلوبات القائمة بذمة القطاع العام تجاه الجهاز المصرفي، أو باستخدام أسلوب الترجيح بالاستناد إلى معدل نمو الدين العام خلال الأعوام السابقة.

(4) يتكون الدين العام الخارجي من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة. وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي، وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

(5) أنظر فصل "موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف" في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل حول تطورات الدين العام الخارجي.

**الجدول رقم (5)**  
**المديونية العامة الداخلية للدول العربية**  
**عامي 2004 و2005**

الدين الداخلي الإجمالي		السنة
النسبة إلى الناتج المحلي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار)	
49.5	341.9	<b>2004</b>
40.9	269.6	<b>*2005</b>

\* تقديرات أولية.  
المصدر: الملحق (7/6).

وتمثل متابعة ومعالجة الديون بشكل إجمالي بالأخذ في الاعتبار شقيها الخارجي والداخلي اتجاهاً جيداً بالنسبة للدول. فمن جانب، يوفر ذلك وصفاً دقيقاً للأعباء التي تترتب على اقتصاد الدولة، الأمر الذي يوضح مدى تناسقها مع إمكانيات واحتياجات الدولة ويعطي إشارات مبكرة حول إمكانية استبدال الدين بين داخلي وخارجي بما يخفف من أعباء خدمته. ومن جانب آخر، يضيف ذلك النهج الشامل في المتابعة والمعالجة الكثير من المرونة لإعادة الهيكلة ليس فقط بالنسبة لشقيه، وإنما أيضاً فيما بين الديون الداخلية والخارجية. كما يسمح ذلك أيضاً بتعزيز قدرة الدول على إدارة المديونية وتفاقم أعباءها على الاقتصاد الوطني.

وفي جانب إدارة الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، يلاحظ بشكل عام أن ممارسات تمويل العجز عبر السنوات قد أدت إلى تراكم ديون عامة داخلية ليست بالبسيطة بالنسبة لغالبية الدول، خاصة وأن الوضع المالي في الدول العربية سواء مجتمعة أو فرادى اتسم بشكل عام منذ مطلع الثمانينيات، باستثناء السنوات الثلاث الأخيرة، بتسجيل عجوزات مالية مرتفعة نسبياً. إضافة إلى ذلك، فقد لجأ عدد من الدول العربية التي واجهت ظروفًا اقتصادية، وفي أحيان كثيرة ظروفًا طبيعية غير مواتية، خلال فترات مختلفة منذ مطلع الثمانينيات إلى الاقتراض من المصادر الخارجية من بنوك تجارية وحكومات ومؤسسات دولية لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها ودعم القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية بالنسبة لها ودعم وإصلاح وإعادة هيكلة اقتصاداتها. وقد أدى ذلك إلى تراكم ديون عامة خارجية أثقلت كاهل عدد من الدول العربية المقترضة. وعلى الرغم من أن هذه الدول كانت في الماضي تتعامل مع ديونها الخارجية بشكل منفصل عن ديونها الداخلية، إلا أن غالبيتها بدأت خلال السنوات القليلة الماضية تتعامل بشكل شامل ومتكامل مع الدين العام الإجمالي في ذمة الدولة بشقيه الداخلي والخارجي.

ملحق (1/6) : الإيرادات العامة  
(2005-2000)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						الإيرادات العامة والمنح (مليون دولار)						
2005	2004	2003	2002	2001	2000	(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
38.34	34.55	32.10	29.24	30.89	31.77	396,687	295,113	236,068	190,048	195,880	206,564	مجموع الدول العربية
33.98	36.61	36.15	31.44	32.87	33.06	4,319	4,173	3,686	3,013	2,951	2,797	الأردن
32.72	24.27	23.70	20.78	26.87	28.72	43,714	25,800	20,984	15,580	18,688	20,255	الإمارات
34.41	32.18	31.41	32.31	33.77	36.19	4,604	3,599	3,047	2,730	2,678	2,885	البحرين
30.60	29.90	29.71	30.33	29.75	29.38	8,819	8,748	7,994	7,019	5,967	5,710	تونس
40.99	36.39	37.51	35.26	35.33	38.27	42,010	30,936	25,508	20,118	19,485	20,945	الجزائر
37.15	35.81	34.18	29.41	28.23	31.00	263	237	214	174	162	171	جيبوتي
48.62	41.79	36.41	30.12	33.24	36.52	150,489	104,611	78,133	56,800	60,842	68,817	السعودية
17.84	17.89	14.13	11.09	9.69	9.81	5,077	3,939	2,702	1,827	1,415	1,284	السودان
26.26	29.44	33.38	28.87	27.25	24.34	7,344	7,208	7,240	5,967	5,514	4,607	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
38.17	42.41	39.46	38.51	33.11	29.98	11,731	10,508	8,596	7,827	6,605	5,956	عمان
39.81	47.81	35.86	41.79	35.64	38.60	16,904	15,174	8,438	8,091	6,251	6,855	قطر
38.00	39.72	43.63	46.07	46.41	45.30	30,693	23,540	20,866	17,556	16,198	17,084	الكويت <sup>(3)</sup>
22.28	22.90	22.19	20.95	18.07	18.89	4,912	4,985	4,414	3,867	3,084	3,150	لبنان
68.04	55.53	51.48	43.85	43.22	33.97	28,325	17,759	12,636	8,947	12,980	11,744	ليبيا
20.26	20.55	20.71	20.84	21.23	22.17	18,063	16,130	16,882	17,863	19,164	21,650	مصر
27.97	25.70	24.03	24.86	31.05	26.22	14,550	12,860	10,531	9,009	10,291	8,726	المغرب
28.35	36.67	39.80	38.92	29.58	30.75	549	556	533	434	325	288	موريتانيا
26.49	31.49	30.88	29.96	32.83	37.71	4,321	4,350	3,664	3,226	3,280	3,640	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(3) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة اشهر فقط.

المصدر: الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2006، ومصادر وطنية أخرى، وتقديرات أولية من المؤسسات المعدة للتقرير.

ملحق (2/6) : هيكل الإيرادات الحكومية في الدول العربية

(2005-2000)

(نسب مئوية)

(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
71.0	65.4	62.5	56.3	59.0	61.4	الإيرادات النفطية
19.0	23.7	25.1	29.2	27.7	25.6	الإيرادات الضريبية منها :
5.2	6.3	7.2	8.3	8.0	7.3	- الضرائب على الدخل والأرباح
5.4	6.4	6.9	7.7	7.4	6.8	- الضرائب على السلع والخدمات
2.8	3.8	4.3	4.8	4.8	4.6	- الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
7.4	7.4	9.1	10.6	10.5	10.7	الإيرادات غير الضريبية
2.6	3.5	3.2	3.9	2.9	2.4	إيرادات أخرى (3)

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(3) تمثل المنح والدخل من الاستثمارات.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .



ملحق (3/6) : الإنفاق العام

(2005-2000)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						إجمالي الإنفاق العام (مليون دولار)						
2005	2004	2003	2002	2001	2000	(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
29.16	30.11	31.23	32.35	33.71	30.90	301,787	257,169	229,688	210,242	213,782	200,933	مجموع الدول العربية
39.27	39.36	38.87	35.27	36.40	36.46	4,991	4,486	3,963	3,380	3,267	3,085	الأردن
24.93	24.66	28.14	31.46	37.38	32.46	33,299	26,215	24,914	23,585	25,993	22,891	الإمارات
31.12	31.63	37.15	30.29	34.81	33.99	4,164	3,538	3,603	2,559	2,760	2,709	البحرين
32.40	31.79	32.74	31.91	32.47	31.31	9,336	9,299	8,808	7,385	6,511	6,084	تونس
26.32	29.28	29.18	35.03	31.32	28.60	26,975	24,887	19,843	19,986	17,272	15,651	الجزائر
39.70	39.01	39.18	33.60	30.24	32.77	281	258	245	199	173	181	جيبوتي
29.85	30.38	31.94	33.02	37.18	32.06	92,393	76,053	68,533	62,267	68,037	60,406	السعودية
20.28	19.28	14.81	12.09	11.11	10.43	5,772	4,245	2,831	1,992	1,623	1,365	السودان
32.10	35.85	39.35	35.06	33.06	30.47	8,979	8,777	8,535	7,246	6,690	5,765	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
35.61	39.99	38.07	37.61	37.29	34.77	10,943	9,909	8,294	7,645	7,439	6,908	عمان
30.29	30.83	31.54	33.27	32.12	31.39	12,862	9,782	7,422	6,443	5,633	5,575	قطر
26.77	31.62	34.57	40.97	29.80	34.66	21,627	18,740	16,532	15,615	10,400	13,071	الكويت (3)
31.15	32.84	35.99	37.13	35.65	43.47	6,868	7,148	7,160	6,855	6,083	7,251	لبنان
39.13	41.44	42.22	40.34	47.03	31.28	16,292	13,254	10,362	8,230	14,125	10,816	ليبيا
29.53	26.45	26.80	26.69	26.80	26.05	26,333	20,768	21,845	22,881	24,194	25,440	مصر
31.19	30.78	28.19	29.16	30.90	31.55	16,228	15,400	12,351	10,570	10,242	10,499	المغرب
22.88	25.26	25.80	26.75	25.73	25.35	443	383	346	299	282	238	موريتانيا
24.53	29.16	34.56	28.84	30.61	31.07	4,001	4,027	4,101	3,105	3,058	2,998	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

(3) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (4/6) : هيكل الإنفاق العام في الدول العربية  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
74.7	78.8	80.0	79.0	79.7	80.0	الإنفاق الجاري
22.1	21.4	20.4	20.6	19.6	19.1	الإنفاق الرأسمالي
3.2	-0.2	-0.4	0.4	0.7	1.0	صافي الإقراض الحكومي

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (5/6) : هيكل التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

نفقات الأمن والدفاع						نفقات الخدمات العامة						
(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
29.06	29.03	27.73	27.92	26.55	29.76	18.41	18.39	19.27	19.82	18.96	16.75	مجموع الدول العربية
23.40	26.55	29.17	27.95	26.56	26.96	2.25	2.51	2.44	2.56	2.39	2.31	الأردن
29.96	29.96	29.22	30.29	29.96	29.96	22.82	22.82	22.26	23.08	22.82	22.82	الإمارات
34.41	34.41	34.41	34.00	34.41	34.09	20.68	20.68	20.68	20.43	20.68	30.65	البحرين
13.82	13.82	13.82	13.82	13.82	13.86	7.61	7.61	7.61	7.61	7.61	7.63	تونس
20.70	21.00	22.59	22.29	22.29	22.29	16.28	16.52	17.77	17.53	17.53	17.53	الجزائر
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	جيبوتي
38.42	38.42	35.08	34.55	31.04	39.55	20.16	20.16	20.06	19.32	16.72	9.67	السعودية
14.55	14.52	14.50	14.50	14.49	14.52	15.13	15.10	15.08	15.08	15.07	15.10	السودان
26.09	29.17	31.03	30.79	32.00	33.42	...	...	...	...	...	...	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
43.68	43.68	43.68	43.68	44.05	39.92	7.56	7.56	7.56	7.56	7.39	7.32	عمان
32.29	32.29	31.53	32.29	32.08	32.29	10.76	10.76	10.51	10.76	10.69	10.76	قطر
31.49	31.49	31.45	29.52	32.65	33.22	...	...	...	...	...	...	الكويت
13.12	12.55	12.60	13.92	15.39	13.35	51.10	54.86	61.78	61.20	64.13	56.84	لبنان
13.11	11.21	8.93	11.76	10.57	19.14	4.11	2.25	2.34	3.93	4.04	6.28	ليبيا
17.72	17.72	17.92	18.07	18.09	18.91	39.42	39.42	41.76	41.37	41.16	39.39	مصر
25.26	25.26	25.26	25.26	25.26	25.29	12.84	12.84	12.84	12.84	12.84	12.86	المغرب
19.73	19.73	19.73	19.73	19.73	19.73	12.50	12.50	12.50	12.50	12.50	12.50	موريتانيا
29.57	29.57	27.49	29.01	29.15	23.81	19.91	19.91	13.55	16.05	13.90	14.62	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

نفقات الشؤون الاقتصادية						نفقات الخدمات الاجتماعية						
(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
8.92	8.67	8.82	8.87	8.67	9.29	30.05	30.05	30.05	30.05	29.68	28.25	مجموع الدول العربية
10.59	11.21	13.99	15.51	16.50	17.90	51.49	54.98	48.85	49.43	50.60	49.99	الأردن
14.26	14.26	13.91	14.42	14.26	14.26	10.91	10.91	10.64	11.03	10.91	10.91	الإمارات
8.78	8.78	8.78	8.67	8.78	8.46	28.25	28.25	28.25	27.91	28.25	26.06	البحرين
20.04	20.05	20.05	20.04	20.04	20.11	51.64	51.65	51.65	51.64	51.64	51.80	تونيس
2.15	2.19	2.35	2.32	2.32	2.32	39.78	40.35	43.40	42.83	42.82	42.82	الجزائر
...	...	...	...	...	...	27.21	27.21	29.27	29.27	29.67	29.67	جيبوتي
5.56	5.56	5.79	5.31	5.27	5.98	34.43	34.43	35.06	39.22	37.79	38.56	السعودية
9.11	9.09	9.07	9.07	9.07	9.09	36.48	36.41	37.75	37.75	37.73	37.82	السودان
34.66	28.94	21.25	25.46	25.47	26.06	11.79	12.22	12.66	35.08	12.27	11.71	سورية
0.00	0.00	...	...	...	...	0.00	0.00	...	...	...	...	الصومال
11.13	11.13	11.13	11.13	8.71	9.50	32.54	32.54	32.54	32.54	31.69	26.52	عمان
14.35	14.35	14.01	14.36	14.26	14.36	24.57	24.57	23.99	24.57	24.41	25.10	قطر
14.58	14.58	14.55	13.74	14.34	10.50	30.80	30.80	31.99	30.53	33.08	33.20	الكويت
5.85	5.95	4.10	4.31	3.15	5.12	15.17	14.63	14.81	14.01	13.59	14.66	لبنان
12.44	7.28	7.98	12.44	11.28	20.46	7.43	5.06	20.92	6.21	5.30	9.91	ليبيا
6.56	6.56	6.74	6.80	6.82	6.67	36.30	36.30	33.58	33.76	33.93	35.03	مصر
4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	4.14	27.11	27.11	27.11	27.11	27.11	27.14	المغرب
28.54	28.54	28.54	28.54	28.54	28.54	33.69	33.69	33.69	33.69	33.69	33.69	موريتانيا
9.91	9.91	22.62	14.67	17.83	24.93	32.98	32.98	29.13	32.42	30.69	27.58	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) تقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

تابع ملحق (5/6) : هيكل التوظيف الوظيفي للإنفاق الجاري  
(2005-2000)

(نسب مئوية)

النفقات الأخرى						
2005 <sup>(2)</sup>	2004 <sup>(1)</sup>	2003	2002	2001	2000	
13.17	13.87	13.60	11.53	15.79	13.27	مجموع الدول العربية
12.28	4.74	5.55	4.55	3.94	2.85	الأردن
22.05	22.05	23.97	21.17	22.05	22.05	الإمارات
7.89	7.89	7.89	8.99	7.89	0.74	البحرين
6.89	6.88	6.88	6.89	6.89	6.60	تونس
21.09	19.94	13.89	15.03	15.04	15.04	الجزائر
72.79	72.79	70.73	70.73	70.33	70.33	جيبوتي
1.43	1.43	4.01	1.61	9.18	6.24	السعودية
24.72	24.88	23.60	23.60	23.64	23.47	السودان
27.45	29.66	35.07	8.68	30.26	28.81	سورية
0.00	0.00	...	...	...	...	الصومال
5.10	5.10	5.10	5.10	8.16	16.74	عمان
18.02	18.02	19.96	18.01	18.56	17.49	قطر
23.13	23.13	22.02	26.20	19.93	23.08	الكويت
14.75	12.01	6.70	6.56	3.75	10.02	لبنان
62.90	74.21	59.82	65.66	68.81	44.22	ليبيا
...	...	...	...	...	...	مصر
30.66	30.66	30.66	30.66	30.66	30.58	المغرب
5.53	5.53	5.53	5.53	5.53	5.53	موريتانيا
7.62	7.62	7.21	7.86	8.44	9.06	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية.

المصدر: مصدر الملحق (1/6).

ملحق (6/6) : العجز أو الفائض في الميزانيات الحكومية  
(2005-2000)

النسبة الى الناتج المحلي الاجمالي %						العجز أو الفائض (مليون دولار)						
2005	2004	2003	2002	2001	2000	(2) 2005	(1) 2004	2003	2002	2001	2000	
9.17	4.44	0.87	3.11-	2.82-	0.87	94,899	37,941	6,378	20,194-	17,904-	5,632	مجموع الدول العربية
5.00-	3.00-	3.00-	4.00-	4.00-	3.00-	672-	313-	278-	367-	316-	288-	الأردن
7.80	0.39-	4.44-	10.68-	10.50-	3.74-	10,415	415-	3,930-	8,005-	7,305-	2,636-	الإمارات
3.29	0.55	5.74-	2.01	1.04-	2.20	440	61	557-	170	82-	176	البحرين
1.79-	1.88-	3.02-	1.58-	2.71-	1.93-	517-	551-	814-	367-	544-	374-	تونس
14.67	7.12	8.33	0.23	4.01	9.67	15,035	6,049	5,665	132	2,213	5,294	الجزائر
2.54-	3.21-	5.00-	4.19-	2.01-	1.77-	18-	21-	31-	25-	12-	10-	جيبوتي
18.77	11.41	4.47	2.90-	3.93-	4.46	58,096	28,558	9,600	5,467-	7,195-	8,411	السعودية
2.44-	1.39-	0.67-	1.00-	1.42-	0.62-	695-	306-	129-	165-	208-	81-	السودان
5.85-	6.41-	5.97-	6.19-	5.81-	6.12-	1,635-	1,570-	1,295-	1,279-	1,176-	1,158-	سورية
...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	الصومال
2.56	2.42	1.39	0.90	4.18-	4.79-	788	599	302	182	834-	-952	عمان
9.52	16.99	4.32	8.51	3.53	7.21	4,042	5,391	1,016	1,648	618	1,280	قطر
11.22	8.10	9.06	5.09	16.61	10.64	9,066	4,800	4,334	1,942	5,798	4,013	الكويت (3)
8.87-	9.93-	13.80-	16.18-	17.58-	24.59-	1,956-	2,163-	2,746-	2,988-	3,000-	4,101-	لبنان
28.90	14.09	9.27	3.51	3.81-	2.68	12,033	4,505	2,274	717	1,145-	928	ليبيا
9.28-	5.91-	6.09-	5.85-	5.57-	3.88-	8,271-	4,638-	4,964-	5,018-	5,029-	3,790-	مصر
3.23-	5.08-	4.15-	4.31-	0.15	5.33-	1,678	2,540-	1,820-	1,561-	49	1,773-	المغرب
5.47	11.41	14.00	12.17	3.86	5.40	106	173	188	136	42	51	موريتانيا
1.96	2.33	3.68-	1.12	2.22	6.65	320	322	437-	121	222	642	اليمن

(1) فعلية أولية.

(2) ميزانيات وتقديرات أولية .

(3) بيانات الكويت لعام 2001 تغطي تسعة أشهر فقط.

المصدر: مصدر الملحق (1/6) .

ملحق (7/6) : الرصيد القائم للدين العام الداخلي الاجمالي  
(2005-2004)

(مليون دولار)

معدل التغير السنوي للرصيد القائم (%)	2005		2004		
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الرصيد القائم	
21.1-	40.9	269,590.4	49.5	341,896.7	مجموع الدول العربية
18.5	27.4	3,479.54	25.8	2,936.53	الأردن
...	...	...	...	...	الإمارات
...	...	...	14.4	1,581.00	البحرين
...	...	...	21.0	6,129.12	تونس
2.2	13.8	14,176.05	16.3	13,873.70	الجزائر
...	...	...	6.5	43.11	جيبوتي
25.9-	39.6	122,573.00	66.0	165,339.00	السعودية
...	...	...	...	...	السودان
0.4-	55.7	14,635.94	62.6	14,700.90	سورية
...	...	...	...	...	الصومال
...	...	...	6.3	1,565.12	عمان
...	...	...	34.2	10,854.74	قطر
7.2-	11.8	9,551.10	17.4	10,293.20	الكويت
10.5	87.7	19,329.45	80.3	17,489.35	لبنان
0.0	...	0.00	...	0.00	ليبييا
20.6	95.2	84,878.70	89.6	70,367.37	مصر <sup>(1)</sup>
...	...	...	51.5	25,783.12	المغرب
...	...	...	...	...	موريتانيا
2.8	5.9	966.65	6.8	940.45	اليمن

(1) يمثل الدين المستحق على الحكومة المركزية فقط، وتغطي البيانات الفترة حتى نهاية يونيو.  
المصدر: البنك المركزي ومؤسسات النقد العربية ومصادر متفرقة أخرى.